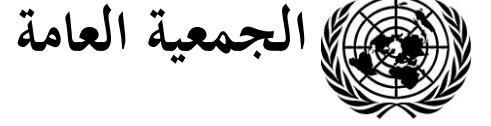


Distr.: General  
5 August 2015  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثالثة والعشرون  
٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان ٢١/١٦\*

ميانمار

\* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290915 011015 GE.15-13197 (A)



## أولاً- مقدمة

- ١- خلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، استُعرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ميانمار في اجتماع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.
- ٢- وتولت الحكومة الدستورية مسؤوليات الدولة في ميانمار في آذار/مارس ٢٠١١، وتلت ذلك سلسلة من التطورات السياسية الإيجابية. وساهمت عملية الإصلاح التي نفذتها الحكومة مساهمة كبيرة في مواصلة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. وفي الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، تلقت ميانمار ١٩٠ توصية ولم تكتفِ بتنفيذ التوصيات التي قبلتها بل نفذت أيضاً توصيات أخرى تتماشى مع التطورات السياسية فيها. ويبين هذا التقرير الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن في ميانمار.

## ثانياً- المنهجية وعملية التشاور

- ٣- أُعد هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/16/21 المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١.
- ٤- وشكلت اللجنة الإدارية لصياغة التقرير من وزير الاتحاد للشؤون الداخلية رئيساً ووزير الاتحاد للشؤون الخارجية والمدعي العام للاتحاد نائبين للرئيس، ومن أعضاء يمثلون مختلف الإدارات. كما شكلت اللجنة العاملة المعنية بصياغة التقرير برئاسة المدعي العام للاتحاد وتكونت من ممثلين لمختلف الإدارات. ولتيسير عمل اللجنة العاملة، شكلت أيضاً لجنة صياغة ولجنة معنية بالعلاقات مع المنظمات.
- ٥- وخلال عملية الصياغة، روعيت مقترحات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار بصفتها لجنة تتمتع بالاستقلالية. ونُظمت مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في ميانمار أيضاً لمعرفة آرائها ومقترحاتها.
- ٦- ونُظم عدد من حلقات العمل المتعلقة بإذكاء الوعي بالاستعراض الدوري الشامل والتعريف بما قدم من توصيات. وعقدت حلقة عمل في حزيران/يونيه ٢٠١٣ شارك في تنظيمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار والمكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بانكوك وعقدت حلقة عمل تدريبية تتصل بالاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وتشارك في تنظيمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار ومعهد راؤول فالنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني (السويد). ونُظمت أيضاً حلقة عمل عن تبادل الخبرات المتعلقة بعملية الاستعراض الدوري الشامل مع مكتب المدعي العام في أستراليا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وشارك مسؤولون وممثلون من الإدارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني في

هذه التدريبات وحلقات العمل. وقد ساهم ذلك مساهمة فعليه في الدورة الثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل الخاص بميانمار.

## ثالثاً- التطورات منذ الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل

### ألف- عملية إرساء الديمقراطية

٧- ينصّ دستور عام ٢٠٠٨، على الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وهي سلطات يتقاسمها الاتحاد والأقاليم والولايات والمناطق التي تتمتع بالإدارة الذاتية في البلد وتحترم مبادئ الديمقراطية وآليات الضبط الإداري. وتنفذ ميانمار، منذ أن تولت السلطة الحكومة الديمقراطية بقيادة الرئيس يو ثاين ساين، عملية إصلاح تدريجي تهدف إلى إقامة دولة ديمقراطية. وقد اعترف المجتمع الدولي بهذه الإصلاحات الديمقراطية ودعمها، ورفعت بعض الدول العقوبات الاقتصادية المفروضة على ميانمار أو خففت من حدتها. ويضمن الفصل ٨ من الدستور الحقوق الأساسية للمواطنين بما يتماشى مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان. إذ تسمح المادة ٣٧٧ للمواطنين بتقديم طلبات إلى المحكمة العليا للاتحاد بما يتماشى مع القانون المتعلق بتطبيق الأوامر القضائية لعام ٢٠١٤. ووفقاً للمادتين ٢٩٦ و ٣٧٨ من الدستور، والمادة ١٦ من قانون القضاء في الاتحاد، والمادة ٣ من القانون المتعلق بتطبيق الأوامر القضائية، تتمتع المحكمة العليا بسلطة إصدار أوامر الإحضار أمام المحكمة، وأوامر الامتثال، وأوامر منع تجاوز الاختصاص، والأوامر القضائية المتعلقة بعدم قانونية تصرفات المسؤولين، وأوامر إحالة الدعوى للمراجعة.

### باء- عملية الإصلاح - الإصلاحات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإدارية

#### ١- الإصلاح السياسي

٨- منذ المرحلة الأولى من الإصلاحات، أُسندت مسؤولية إدارة الدولة للحكومة المنتخبة ديمقراطياً. وقد دُعي مواطنو ميانمار الذين يعيشون داخلها والمواطنون الذين يعيشون خارجها لأسباب متنوعة إلى العودة، وهم يشاركون الآن في عملية بناء الأمة. وعلاوة على ذلك، صدرت أحكام بالعمو في مناسبات مختلفة ما أتاح للسجناء الانضمام إلى الآخرين في تنفيذ مهام بناء الوطن. وملء المقاعد الشاغرة في البرلمان، نُظمت انتخابات فرعية في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد أصبح الفائزون في هذه الانتخابات أعضاء في البرلمان.

٩- ونُفذت في المرحلة الثانية من الإصلاحات عدة إصلاحات سياسية واجتماعية - اقتصادية وإدارية وإصلاحات تتعلق بالقطاع الخاص. وتتمثل المرحلة الثالثة من الإصلاحات في تسريع زخم الإصلاحات في القطاعات المذكورة والمضي في تلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية للناس بمشاركة جميع الوزارات.

- ١٠ - وشكّلت لجنة لإدارة الإصلاحات بقيادة الرئيس، في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، للتعجيل بعملية الإصلاح. وتضم اللجنة بين أعضائها أيضاً نواب الرئيس ووزراء الاتحاد في مكتب الرئيس.
- ١١ - وخلال ولاية الحكومة، تم التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار مع ١٤ جماعة إثنية مسلحة. ولم يسبق لدولة ديمقراطية انتقالية كميانمار أن وصلت إلى هذا العدد من الاتفاقات في فترة قصيرة.

## ٢ - الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي

- ١٢ - ركزت المرحلة الثانية من الإصلاحات على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وعلى التخفيف من وطأة الفقر وتقليصه إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.
- ١٣ - وعُدلت أو ألغيت القوانين الاقتصادية غير المتماشية مع الوضع الراهن. وسُنّت أيضاً قوانين جديدة. ولاجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استعاض عن قانون الاستثمار الأجنبي في اتحاد ميانمار الصادر عام ١٩٨٨ بقانون الاستثمار الأجنبي الجديد الصادر عام ٢٠١٢. وبالمثل، صدر في عام ٢٠١٣ قانون الاستثمار الخاص بمواطني ميانمار ليحل محل قانون الاستثمار الخاص بمواطني ميانمار لعام ١٩٩٤. وبالمثل، صدر قانون المنطقة الاقتصادية الخاصة لعام ٢٠١٤.
- ١٤ - وأُنخذت تدابير لتنفيذ أولويات الخطة الخمسية الراهنة وإعمال الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بحلول عام ٢٠١٥، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أهداف تنمية الموارد البشرية، والخروج من قائمة أقل البلدان نمواً والتطور نحو اقتصاد قائم على قاعدة فكرية والوصول إلى نفس مستوى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي ستبلغه البلدان النامية الأخرى بحلول عام ٢٠٢٠ في إطار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.
- ١٥ - وتهدف الحكومة إلى تحقيق نمو اقتصادي سنوي بنسبة ٧,٧ في المائة، والتخفيف من حدة الفقر، وتطوير قطاع الخدمات على نحو متناسب.

## ٣ - الإصلاح الإداري

- ١٦ - وفقاً للمادة ١٧(أ) والمادة ١٩٩ من الدستور، يتقاسم السلطة التنفيذية للاتحاد الأقاليم والأقاليم والولايات والمناطق التي تتمتع بالإدارة الذاتية. وبذلك، تمارس السلطة التنفيذية حكومة الاتحاد المشكّلة من الرئيس ونواب الرئيس ووزراء الاتحاد والمدعي العام للاتحاد بينما يرأس الوزير الأول حكومة المنطقة/الولاية. ويتولى قيادة المنطقة التي تتمتع بالإدارة الذاتية رئيسها.
- ١٧ - وأعطيت الأولوية في عملية الإصلاح للإصلاح الإداري عملاً باتفاق ناي بي تاو الذي اعتمد خلال منتدى التعاون الإنمائي المعني بميانمار المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

١٨- ولتسريع زخم الإصلاح الإداري، أُنشئت، في ١ أيار/مايو ٢٠١٤، لجنة لتنسيق الإصلاح الإداري مؤلفة من ٢٧ عضواً يرأسها وزير من وزراء الاتحاد في مكتب الرئيس، كما أنشئ فريق عامل معني بعملية الإصلاح الإداري وأمانة لهذا الغرض.

١٩- وتكفل لجنة تنسيق الإصلاح الإداري الحوكمة الرشيدة والحكم النزيه فضلاً عن الإدارة العامة الموجهة نحو الخدمات لتلبية احتياجات الناس الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، تركز هذه اللجنة كثيراً على وضع إطار لكفاءات موظفي الخدمة المدنية، وعلى تطبيق اللامركزية، وتقليص الإجراءات البيروقراطية وتنفيذ سياسات الإصلاح الإداري. وتتعاون اللجنة مع الوزارات المختصة لتنفيذ ١٤٢ توصية تقدمت بها حكومات الأقاليم والولايات تتعلق بالإصلاح الإداري وهي توصيات يتعين تنفيذ ٧٨ منها دون إبطاء للتعجيل بتحقيق المكاسب، فيما يتعين تنفيذ ٥٥ منها عملاً بالقوانين القائمة، كما يتعين العمل على أن تتماشى ٩ منها مع الوضع الراهن. وعقدت لجنة تنسيق الإصلاحات الإدارية اجتماعات في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٥ لوضع إطار للإصلاح الإداري يتطلع إلى عملية إصلاح طويلة الأجل. وشارك ممثلو الاتحاد والأقاليم والولايات في هذه الاجتماعات. وبناء على ذلك، عُقدت حلقة العمل الوطنية التشاورية المعنية بوضع إطار للإصلاح الإداري في أيار/مايو ٢٠١٥ والعمل جار على اعتماد هذا الإطار.

٢٠- وتطبق ميانمار، في إطار خطة عمل البرنامج القطري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٣-٢٠١٥) حوكمة محلية فعالة من أجل تنمية مجتمعية جامعة ومستدامة وحوكمة ديمقراطية وتنمية فعالة، وذلك بالتعاون مع منظمات دولية.

٢١- وفي إطار ذلك، نُظمت حلقة العمل الوطنية الأولى بشأن الحوكمة المحلية الرشيدة في آب/أغسطس ٢٠١٣ ثم نُفذت بعد ذلك عملية تخطيط الحوكمة المحلية في ٥٨ بلدة و ١٤ ولاية وإقليم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووُضعت نتائج العملية موضع التنفيذ من خلال حلقة العمل الوطنية الثانية التي نُظمت في شباط/فبراير ٢٠١٥. وقامت الهيئة العامة لإدارة تخطيط الحوكمة المحلية بتعميم الاستنتاجات على الولايات والأقاليم.

٢٢- وقد صدر قانون إدارة المناطق والأحياء المحيطة بالقرى في عام ٢٠١٢ وانتُخب بموجبه قائمون على إدارة القانون للمناطق والأحياء المحيطة بالقرى. وجرى إصلاح هيكلية الإدارات وقوة الشرطة. ونُفذت الإصلاحات الإدارية بالتعاون مع منظمات دولية.

## جيم- الجهود الحكومية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان

٢٣- منذ عام ٢٠١١، بدأت مراجعة القوانين. وحتى الآن، عدلت ميانمار أو ألغت أو سنّت ما مجموعه ١٧١ قانوناً بما يتماشى مع الدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تعد ميانمار دولة من دولها الأطراف.

٢٤- وتسعى ميانمار، بصفتها عضواً من أعضاء الأمم المتحدة التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان، إلى الانضمام إلى ما تبقى من معاهدات دولية أساسية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تعقد ميانمار منذ ثلاث سنوات جولات من الحوارات المتعلقة بحقوق الإنسان مع كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

## دال- إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار

٢٥- شكلت ميانمار لجنة لحقوق الإنسان تتألف من ١٨ عضواً عام ٢٠٠٠ يرأسها وزير الشؤون الداخلية. وفي عام ٢٠٠٧، أُعيد تشكيل اللجنة من ٢١ عضواً لتعزيز مهامها. واستناداً إلى التطورات السياسية الإيجابية، أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار بموجب أمر رئاسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وهي تضم ١٥ عضواً من مهن مختلفة ومن مختلف أعراق البلد. ووفقاً لمبادئ باريس، سن برلمان الاتحاد (Pyidaungsu Hluttaw)، في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، القانون التمكيني - قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار. ويهدف القانون إلى تهيئة مجتمع يحترم حقوق الإنسان ويحميها اعترافاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك. ووفقاً للقانون، أُعيد تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار من ١١ عضواً في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وهي تنفذ الآن ولاياتها باستقلالية وفعالية بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

## رابعاً- تنفيذ التوصيات

ألف- التصديق على الاتفاقيات/المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والانضمام إليها وتنفيذها  
(التوصيات ١-١٠٤، و٢-١٠٤، و٣-١٠٤، و٤-١٠٤، و٦-١٠٤، و٧-١٠٤، و٨-١٠٤، و٧-١٠٦، و١١-١٠٦)

٢٦- من أصل تسع معاهدات دولية أساسية لحقوق الإنسان، انضمت ميانمار إلى اتفاقية حقوق الطفل في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١، وإلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٢٧- ولتوضيح جهود حكومة ميانمار في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، أصبحت ميانمار دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وفي البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢٨- وتبذل ميانمار قصارى جهدها، إثباتاً لإرادتها السياسية، لتصبح دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسبق للبرلمان أن وافق على هذا الانضمام. وستوقع ميانمار على العهد الدولي قريباً.

٢٩- وفي الوقت نفسه، وصلت ميانمار إلى المرحلة الأخيرة من مراحل توقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٣٠- وبالإضافة إلى ذلك، تدرس ميانمار إمكانية التوقيع على ما تبقى من معاهدات دولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي هذا الصدد، تتعاون ميانمار مع شركاء دوليين.

## باء- الحقوق المدنية والسياسية

(التوصيات ١٠٤-١٠، و١٠٤-١٨، و١٠٤-١٩، و١٠٤-٣٧، و١٠٤-٥٥، و١٠٤-٥٧، و١٠٥-٧، و١٠٦-٤٥، و١٠٧-٦٥)

## ١- الإصلاحات في قطاع العدالة

٣١- فيما يتعلق باستقلال القضاء والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تقضي المواد ٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٩ و٣١٠ من الدستور بألا يكون قاضي القضاة في الاتحاد أو قضاة المحكمة العليا للاتحاد أو قضاة المحكمة العليا في الإقليم أو الولاية من المنتسبين لأي حزب سياسي وأن يكونوا قد تقاعدوا من الخدمة المدنية.

٣٢- وتنص المادة ١٩ من الدستور والمادة ٧ من القانون القضائي للاتحاد بوضوح على استقلالية القضاء، وتطبق مبادئ بنغالور للسلوك القضائي كنموذج. وفي عام ٢٠١٢، أصدرت المحكمة العليا للاتحاد توجيهات إلى جميع المحاكم لتوحي الإنصاف والفعالية والكفاءة في المهام القضائية. وعقدت أيضاً حلقات عمل لتعزيز الجهاز القضائي جرى فيها تبادل الممارسات الفضلى والخبرات المتعلقة بالمعايير والقواعد الدولية.

٣٣- ولتعزيز استقلالية النظام القضائي، تنفذ المحكمة العليا للاتحاد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مشروعاً مدته ثلاث سنوات يهدف إلى الحفاظ على السلم وسيادة القانون، والعمل على إرساء نظام قضائي جدير بالثقة يمكن الاعتماد عليه، وتعزيز الوصول إلى الإجراءات القانونية الملائمة، وإصدار الأحكام دون إبطاء، وتعزيز مشروعية المحاكم.

## ٢- إصلاح وسائل الإعلام

٣٤- قال الرئيس في الخطاب الذي ألقاه أمام الدورة الأولى للبرلمان المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ إن القوانين غير المواكبة للعصر المتعلقة بالأخبار والنشرات الدورية ستُنقح بما يتماشى مع الدستور.

٣٥- وفي إطار إصلاح وسائط الإعلام، أُلغيت الرقابة على الصحافة في آب/أغسطس ٢٠١٢. وعقب السماح بإصدار جرائد خاصة، تصدر، منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ١٤ جريدة يومية و ٢٥٠ مجلة. وقد حُلَّ مجلس الرقابة على الصحافة وتسجيلها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. واعتمد قانون وقواعد مؤسسات الطباعة والنشر في عام ٢٠١٤. وشكّل مجلس الصحافة المؤقت في ميانمار من ٢٨ صحفياً بالتنسيق مع وزارة الإعلام. واعتمد قانون وسائط الإعلام الإخبارية في آذار/مارس ٢٠١٤. وتلقت لجنة تسوية النزاعات والشكاوى التابعة لمجلس الصحافة في ميانمار، حتى الآن، ما مجموعه ١٤٤ شكوى، وتمت تسوية ٨٥ قضية. وفتحت تسع عشرة وكالة إخبارية مكاتب لها في ميانمار.

٣٦- وتُعدّ تدريبات وحلقات عمل بالتعاون مع منظمات دولية كمنظمة دعم وسائط الإعلام الدولية، واليونسكو، وقناة فرنسا الدولية، ومؤسسة دويتش فيله. وتُنشر المعلومات المتعلقة بالقوانين وإجراءات المحاكم المدنية والعسكرية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية الصحفيين وموظفي الإعلام على نطاق واسع. وعقد المجلس المؤقت لصحافة ميانمار مؤتمر ميانمار لتطوير وسائط الإعلام ثلاث مرات بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥.

٣٧- وتجرى حالياً مناقشة مشروع قانون التلفزيون في البرلمان. ويجري تعديل قانون الأفلام بالتعاون مع جمعية ميانمار للأفلام.

### ٣- حرية تكوين الجمعيات والتجمع

٣٨- تَضطلع منظمات المجتمع المدني في ميانمار بدور هام، وهي تسهم في تطوير المجتمع المحلي والبلد. وعقد أعضاء البرلمان وممثلو المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور ما مجموعه ١٨ جلسة مشاورات اتسمت بالشفافية لصياغة قانون تسجيل الجمعيات. ويهدف القانون إلى السماح بتشكيل الجمعيات وتمكينها من القيام بأنشطتها بحرية. ودخل القانون حيز النفاذ في عام ٢٠١٤. وبموجب هذا القانون، أصبح تسجيل الجمعيات أمراً طوعياً. وحتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، وصل عدد المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني إلى ٧٣٦ منظمة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى ١٢٠ منظمة في ميانمار. ودخلت القواعد حيز النفاذ في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٣٩- وبعد أن دخل قانون منظمة العمل حيز النفاذ في عام ٢٠١٢، شكّل عدد من منظمات أرباب العمل والمستخدمين. وحتى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥ وصل عدد منظمات المستخدمين الأساسية إلى ٦٠١ منظمة، وعدد المنظمات على مستوى البلديات إلى ٧١ منظمة، واتحادات الموظفين إلى ٧، ومنظمات الموظفين على صعيد الولايات والأقاليم إلى ٦، ومنظمات أرباب العمل الأساسية إلى ٢٨، إضافة إلى منظمة واحدة لأرباب العمل على مستوى البلديات، واتحاد واحد لأرباب العمل.



٤٠- وصدر القانون المتعلق بالحق في التجمع السلمي والحق في تنظيم المواكب السلمية عام ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، يمارس الأشخاص حقهم في تنظيم المظاهرات والتجمعات وفقاً للقانون. وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أقر البرلمان تعديلات على القانون وسن القانون البرلماني رقم ٢٦ من أجل إتاحة حيز أكبر لحرية التجمع. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، نُظِم ما مجموعه ١٤٣١ تجمعاً ولقاءً. وُحِدَت الأماكن العامة للتظاهر في أقاليم يانغون وماندالاي وأيبواواي وساغاينغ.

**جيم- تعزيز وحماية التعليم والرعاية الصحية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**  
(التوصيات ١٠٤-٥، و١٠٤-١٣، و١٠٤-١٤، و١٠٤-١٦، و١٠٤-١٧، و١٠٤-٢٠، و١٠٤-٤٢، و١٠٤-٤٣، و١٠٤-٤٤، و١٠٤-٤٥، و١٠٤-٤٦، و١٠٤-٤٧، و١٠٤-٤٨، و١٠٤-٦٢، و١٠٤-٦٣، و١٠٥-٦)

#### ١- الحق في التعليم

٤١- تبلغ مساحة ميانمار ٢٢٨ ٢٦١ ميلاً مربعاً. ويبلغ عدد المدارس الأساسية في البلد ٤٤ ٤٠٤ مدارس. ويبلغ متوسط المسافة من المنزل إلى المدرسة حوالي ١,٣٩ ميلاً. وتلتزم الحكومة بتوفير تعليم جيد وميسور التكلفة بما في ذلك توفير فرص تعلم ملائمة. وبالتالي، ازدادت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة من ٩٥,٠٨ في المائة في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٩٥,٢٠ في المائة في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٢- وتواصل الحكومة تخصيص مبلغ كبير من ميزانيتها لقطاع التعليم. وحصلت وزارة التعليم على ميزانية قدرها ٢٦٦,٧٠ بليون كيات في العام ٢٠١٠-٢٠١١. وفي العام ٢٠١٤-٢٠١٥، حصلت على ١ ١٥٨,٤٣ بليون كيات. وُفِعَت ميزانية التعليم بعد ذلك إلى ١٢ ٢٩٩,٠١ بليون كيات في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦.

٤٣- وتنفذ ميانمار برنامج التعليم الابتدائي المجاني والشامل. واعتباراً من العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، يحصل طلاب المرحلتين الابتدائية والثانوية على مجموعة كاملة من الكتب المدرسية ودفاتر التمارين والقرطاسية والزي المدرسي. واعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، ستقدم الحكومة الكتب المدرسية لطلاب الثانويات. وتُفَتَح مدارس جديدة ويُعَيَّن مدرّسين جدد عند الاقتضاء.

٤٤- ونتيجة للحملات السنوية للتسجيل في المدارس، بلغت نسبة التسجيل في رياض الأطفال ٩٨,٧٧ في المائة في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥. واعتمد برنامج التعليم الجامعي للجميع للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ وهو يشمل جميع الطلاب بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة.

- ٤٥ - وتزايد مشاركة القطاع الخاص في التعليم. ففي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، صدر قانون تسجيل المدارس الخاصة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، صدرت القواعد الخاصة بقانون تسجيل المدارس الخاصة. ووصل عدد المدارس الخاصة في البلد إلى ٢٨٠ مدرسة في العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥.
- ٤٦ - واعتمد برنامج المنح للطلاب المحتاجين. وفي العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، حصل ١٦٠٢٢ طالباً على منح دراسية من الحكومة. وعلاوةً على ذلك، أعطى الرئيس ٢٤ منحة للدراسة في الخارج عام ٢٠١٥.
- ٤٧ - وللوفاء بمعايير التعليم الدولية، تتعاون وزارة التعليم مع اليونيسيف والوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومصرف التنمية الآسيوي في وضع المناهج الجديدة.
- ٤٨ - وتشمل مناهج التعليم التثقيف في مجال حقوق الإنسان منذ العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥.
- ٤٩ - وتتعاون الحكومة مع منظمات المجتمع المدني لتأسيس مدارس متنقلة للأطفال الذين يعيشون بعيداً عن المدرسة وكذلك لأطفال المهاجرين. وخلال العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، استُحدثت ١٢ مدرسة متنقلة لفائدة ٤١٦ طالباً. وفتحت جمعية ميانمار لرعاية الأمومة والطفولة أيضاً ٦٦٤ مرفقاً للتعليم ما قبل المدرسي لتوفير الرعاية للأطفال دون سن الخامسة. ويُسمح للمدارس الخيرية الليلية بفتح أبوابها للمتسربين من المدارس.
- ٥٠ - ولتحقيق التنمية الشاملة في قطاع التعليم، بدأ استعراض شامل لقطاع التعليم في عام ٢٠١٣ وانتهى في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويضم خطة للتقييم السريع والتحليل المعمق وتطوير قطاع التعليم. وتضع الوزارة أيضاً خطة وطنية لقطاع التعليم (٢٠١٦-٢٠٢٠).
- ٥١ - وبين العامين الدراسيين ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٥-٢٠١٦، وقعت وزارة التعليم على ١٠٨ مذكرات تفاهم ومذكرات اتفاق مع جامعات ومؤسسات من ١٨ بلداً للتعاون في مجال التعليم.

## ٢- الحق في الصحة

- ٥٢ - تضع حكومة ميانمار الحق في الصحة من بين أولوياتها بوصفه أساسياً في أعمال حقوق الإنسان.
- ٥٣ - ويمثل تحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة أمراً ذا أهمية كبيرة على جدول أعمال الحكومة. وبناءً على ذلك، زادت الحكومة ميزانيتها المتعلقة بالنفقات الصحية ثماني مرات من ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢٠١٥-٢٠١٦. وتعمل ميانمار على تحقيق تغطية صحية شاملة وتخفيف العبء المالي الذي يتحمله الفقراء والفئات الضعيفة الأخرى.

٥٤ - وميانمار من بين عدد قليل من البلدان في العالم التي تراجعت فيها نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف البالغين بين الخامسة عشرة والتاسعة والأربعين بأكثر من ٥٠ في المائة خلال العقد الماضي (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التقرير العالمي ٢٠١٢) فيما تقل نسبة انتشار الفيروس بين عامة السكان عن ١ في المائة. وتقدم الحكومة الرعاية والدعم للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ولأسرهم فضلاً عن اليتامى والأطفال الضعفاء. وفي عام ٢٠١٢، قُدمت الرعاية والدعم لـ ٦٨٣ ١ يتيمًا وطفلاً من الأطفال الضعفاء.

٥٥ - وتلتزم الحكومة بزيادة ميزانية الصحة تدريجياً بهدف الوصول إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٦. وبين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، زادت مساهمة الحكومة في التمويل المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية بحوالي خمس مرات، من ٧,٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٤,١ مليون. والتزمت الحكومة بتخصيص مبلغ إضافي في الميزانية المحلية قدره خمس ملايين دولار لتغطية تكاليف أدوية فيروس نقص المناعة البشرية بما في ذلك مضادات الفيروسات القهقرية، ومليون دولار لعلاج الإدمان بالمشادون، ما يشكل زيادة بنسبة ١٥٠ في المائة في التمويل المحلي.

٥٦ - وتلتزم وزارة الصحة بوقف حدوث إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٥، وبالحفاظ على صحة أمهاتهم لتربيتهم. وفيما يتعلق بتحسين صحة الأمهات والأطفال، بما في ذلك المواليد الجدد، وخفض وفيات واعتلال الأطفال، استثمرت موارد كثيرة. ورغم الاتجاه التنافسي في معدل وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة، لا تزال هناك حاجة إلى بلوغ الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وحُددت حزم الخدمات الصحية الأساسية للأمهات والمواليد الجدد والأطفال من أجل ضمان الوصول إلى خدمات صحية جيدة شاملة، وفتحت مراكز صحية فرعية تابعة لمصحات للأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء البلد.

٥٧ - ومنذ عام ٢٠١١، أنشئ ١٣٣ مستشفى جديداً، و١٣٨ مركزاً صحياً ريفياً و٩٨٥ مركزاً صحياً فرعياً. ووُفّر العلاج الطارئ للمرضى الذين يحتاجونه مجاناً في المستشفيات العامة. وتخضع جودة خدمات الرعاية الصحية الخاصة للمراقبة.

٥٨ - وصدرت منذ عام ٢٠١١ عدة قوانين تتعلق بالصحة منها قانون المخدرات التقليدية، وقانون جمعية رعاية الأمومة والطفولة في ميانمار، وقانون الطب الخاص، وقانون التبوع بالعيون، والقانون المعدل للقانون الوطني للغذاء، والقانون المعدل لقانون السموم، وقانون خدمات الرعاية الصحية الخاصة، والقانون الوطني بشأن المخدرات.

٥٩ - واستعرض قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٩٣ لإتاحة خيارات العلاج الطوعي وإمكانية الوصول إلى برامج الحد من الضرر.

### ٣- الحقوق الاجتماعية والثقافية

- ٦٠- تضمن المادتان ٣٤٨ و ٣٥٤ (د) من الدستور الحقوق الأساسية للأعراق الوطنية وتحافظ على ثقافتها التقليدية. وصدر في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ قانون حماية الأعراق الوطنية.
- ٦١- وتتمثل الخطوة الأساسية في تحقيق الوحدة بين جميع الأعراق الوطنية في بناء مجتمع متماسك يجمع ويشرك جميع الأعراق الوطنية. ولتحقيق ذلك، ستواصل الحكومة تعزيز احترام مختلف الثقافات في الولايات والأقاليم من أجل المحافظة على هويتها الثقافية والحفاظ على روح الاتحاد لدى جميع الأعراق الوطنية ذات الصلة.
- ٦٢- وفي المدارس الابتدائية، سمحت الحكومة بتدريس لغات الأعراق الوطنية. وللمحافظة على لغات الأعراق الوطنية وتعزيزها، شُح بتدريس هذه اللغات لتلامذة رياض الأطفال والصفين الأول والثاني خارج ساعات المدرسة.

### ٤- الحقوق الاقتصادية

- ٦٣- لتحقيق نجاح واسع في الأجل الطويل، وضعت الحكومة إطاراً للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية واستراتيجيات لتحقيق تنمية محورها الناس، وتنمية مستدامة، وتنمية اقتصادية من خلال شتى أنواع الاستثمارات.
- ٦٤- وأجرت الحكومة إحصاءات للسكان والمساكن، في الفترة من ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤، من أجل الحصول على بيانات دقيقة لا غنى عنها لتنمية البلد. وكان هذا الإحصاء هو الأول من نوعه منذ ٣٠ سنة، وقد أُجري بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات إغاثية شريكة. ولا تتعدى مساحة المنطقة التي لم يتسنَّ إجراء الإحصاء فيها ١ في المائة من أراضي البلد وهي منطقة لا يسكنها سوى ٢,٣٤ في المائة من مجمل عدد السكان.
- ٦٥- وقد صدرت النتائج الأولية للإحصاء في آب/أغسطس ٢٠١٤ كما صدرت النتيجة النهائية رسمياً في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥. ووفقاً لنتيجة الإحصاء، يبلغ عدد سكان البلد ٥١,٤٨ مليون نسمة.
- ٦٦- ووفقاً للدراسة الاستقصائية المتكاملة للظروف المعيشية للأسر، بلغ معدل الفقر ٣٢,٢ في المائة عام ٢٠٠٥. وتسعى الحكومة إلى خفض نسبة الفقر إلى ١٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وقد خُفضت إلى نسبة ٢٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.
- ٦٧- وشكَّلت اللجنة المركزية المعنية بالتنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر من أجل بلوغ المعدل المستهدف. وتبذل اللجنة المركزية ولجان العمل في الولايات والأقاليم جهوداً كبيرة لتنفيذ برنامج التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر. ولمساعدة سكان الأرياف في تحقيق التنمية

الشاملة لقطاع صيد الأسماك، أُعيد تشكيل وزارة تربية الماشية ومصايد الأسماك والتنمية الريفية وعُينت جهة تنسيق في هذا المجال. وتنفذ الوزارة برامج ومشاريع وتتعاون مع شركاء إنمائيين ومنظمات المجتمع المدني وسكان الأرياف.

٦٨- ولتحقيق التنمية الريفية في البلد، يجري تنفيذ ثلاثة مشاريع جامعة: مشروع يتخذ من السكان محوراً له ويُنفذ بالتعاون مع البنك الدولي، ومشروع توفير سبل العيش لسكان الأرياف وتوليد الدخل بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، ومشروع الصندوق الأخضر للأرياف في ٦٣ ٨٩٩ قرية.

### دال- تعزيز وحماية حقوق المجموعات الإثنية

(التوصيات ١٢-١٠٤ و ١٥-١٠٤ و ٢٤-١٠٤ و ٢٩-١٠٤ و ٥١-١٠٤ و ٥٢-١٠٤ و ٥٣-١٠٤)

٦٩- تنص المادة ٢٢ من الدستور على وجوب أن يساعد الاتحاد في تعزيز لغات وآداب وفنون وثقافات الأعراق الوطنية؛ وفي تعزيز التضامن والتواد والاحترام والتعاقد بين الأعراق الوطنية؛ وفي تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للأعراق الوطنية الأقل تقدماً بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والنقل والاتصالات.

٧٠- وفي ميانمار، أدى نشوب النزاعات المسلحة وانعدام السلم والاستقرار في مناطق مختلفة مباشرة بعد الاستقلال عام ١٩٤٨، إلى الحيلولة دون تمتع الأعراق الوطنية بحقوقها. وخلال ولاية الحكومة الدستورية، واقتناعاً بإمكانية حل مسألة النزاعات المسلحة بالسبل السلمية، تجري مفاوضات مستمرة مع الجماعات المسلحة الإثنية. وقد، عُقد، حتى الآن، أكثر من ٢٠٠ اجتماع غير رسمي و ٥٠ محادثة سلام رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، نُظِّم أكثر من ١٠٠ لقاء مع منظمات المجتمع المدني والجماعات التي كانت مناوئة للحكومة.

٧١- وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، أنشئت لجنة مركزية لإحلال السلام في الاتحاد يرأسها رئيس الجمهورية، ولجنة عمل لإحلال السلام مؤلفة من ٥٢ عضواً برئاسة نائب الرئيس. وخلال أربع سنوات، تُوصَّل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار مع ١٤ مجموعة مسلحة. وفي المجمل، وُقِّع ما مجموعه ٣٨ اتفاق سلام على مستوى الاتحاد ومستوى الولايات بين حكومة الاتحاد و ١٤ جماعة مسلحة. وتغطي اتفاقات وقف إطلاق النار هذه، ضمن جملة أمور، التنمية الإقليمية وحقوق الإنسان وحماية البيئة والمساعدة الإنمائية وتدابير مكافحة المخدرات، والتعليم وعودة المشردين. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وُقِّع مشروع نص اتفاق وطني لوقف إطلاق النار.

٧٢- وشُطِّبت أسماء ٦٠٠٠ شخص من القوائم السود. ووُجِّهت دعوى رسمية إلى ناشطين سياسيين يقيمون في الخارج للعودة إلى ميانمار كجزء من عملية المصالحة الوطنية. ويسرت الحكومة عودتهم بسلام. وهم يساهمون الآن في جهود المصالحة الوطنية وجهود التنمية.

٧٣- وللاستفادة من المساعدة التقنية في عملية السلام، أنشئ مركز السلام في ميانمار بتوجيهات من الرئيس. ويشترك المفكرون والمثقفون والأكاديميون في عملية السلام. وقد أدت المشاركة النشطة من جميع أصحاب المصلحة إلى تقدم عملية السلام ودعم المجتمع الدولي لها. وعقد مركز السلام في ميانمار، بالتعاون مع خبراء دوليين، سلسلة من حلقات العمل لدراسة إمكانية إنشاء فريق مراقبة لوقف إطلاق النار. وعُقدت منتديات مجتمعية شهرية ومنتديات شبابية من أجل السلام في مندلاي، ومونيوا، وتاونغيه، وماولاميانغ، وباتيين، وبياي، وتاونغو، وناي ببي تاو لتثقيف الشباب بشأن تنفيذ عملية السلام وتمكينهم من المشاركة فيها.

## هاء- حماية الفئات الضعيفة

(التوصيات ١١-١٠٤ و ٢١-١٠٤ و ٣٢-١٠٤ و ٣٤-١٠٤ و ٣٥-١٠٤ و ٣٦-١٠٤ و ٣٩-١٠٤ و ٣-١٠٥ و ٨-١٠٥ و ٩-١٠٥ و ٤٣-١٠٦)

### ١- حقوق الطفل

٧٤- انضمت ميانمار إلى اتفاقية حقوق الطفل في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩١ وأصبحت دولة طرفاً فيها في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١. وانضمت ميانمار إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٧٥- ومنذ عام ٢٠١١، تعمل ميانمار على إعادة صياغة قانون الطفل آخذة في الاعتبار آراء واقتراحات منظمات المجتمع المدني. وصدر قانون النماء في مرحلة الطفولة المبكرة عام ٢٠١٤، وتجري حالياً صياغة القواعد الخاصة به. واعتمدت، في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، سياسة ميانمار في تعزيز ونماء الطفولة المبكرة. كما يجري حالياً تنفيذ البرنامج الوطني للطفولة في ميانمار (٢٠٠٦-٢٠١٥). وفي عام ٢٠٠٩، قُدم التقرير الجامع للتقريرين الثالث والرابع إلى لجنة حقوق الطفل.

٧٦- وتُتخذ تدابير حماية الطفل باتباع نهج مؤسسي ونهج محوره المجتمع المحلي. ولتشجيع التطوع في مجال حماية الطفل، عُقد ٢٦ تدريباً للمدرسين في ٢٦ مقاطعة ومدن مختلفة في أقاليم وولايات مختلفة. وفي المحمل، شارك ٣٧٦ متطوعاً في جهود حماية الطفل.

٧٧- ومنع تجنيد الأطفال دون السن القانونية في القوات العسكرية منعاً فعلياً، وقّعت مذكرة تفاهم بين حكومة ميانمار وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٧٨- وفي الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، سُرح ٧٢٢ طفلاً دون السن القانونية من القوات العسكرية. وتقوم الوزارات المعنية بإعادة إدماج وتأهيل الأطفال المسرحين بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. واتخذت إجراءات عقابية ضد ٣٢٧ عسكرياً بينهم ٥٠ ضابطاً و٢٧٧ عنصراً من

رتب أخرى جندوا أطفالاً دون السن القانونية عن طريق التزوير. وتُقدّم ما مجموعه ٣٥ زيارة مراقبة في ١٢ قيادة إقليمية و١٠١ كتيبة و٤ قوات لحرس الحدود. ووُزعت ملصقات ولافتات على ٣٢٤ بلدة وعُلمت ٢٩٢ لافتة تنقيفية.

٧٩- وتصل فرق مشتركة تتكون من موظفين في الإدارات المحلية وموظفين في وزارة الصحة إلى الفئات الشعبية والمناطق النائية للتأكد من أن كل طفل يحمل شهادة ميلاد.

## ٢- حقوق المرأة

٨٠- انضمت ميانمار إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وقدم التقرير الجامع للتقريرين الرابع والخامس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٤. وتنفيذاً للمادة ٢ من الاتفاقية، تجري الآن صياغة مشروع قانون يتعلق بالعنف ضد المرأة.

٨١- ويعمل اتحاد شؤون المرأة في ميانمار باستمرار لضمان المساواة بين الجنسين. وتُجرى تدريبات ومحادثات في هذا المجال في الولايات والأقاليم المعنية. ولمنع العنف ضد النساء نُظمت ١٠ ٦٠٨ لقاءات حول المسائل القانونية في الوزارات والولايات والأقاليم. وتضم حكومة الاتحاد وزيرتين وسبع نساء في منصب نائب وزير، كما يضم البرلمان بين أعضائه ٥٥ امرأة، وتحتل النساء ٥٤٧ منصباً رفيعاً عبر التعيين في المؤسسات الحكومية أو الانتخاب في البرلمان. وتُطبق "سياسة عدم التسامح مطلقاً" إزاء العنف ضد المرأة. ويخضع العسكريون للمحاكمة وفقاً لدعاوى عسكرية وكذلك لدعاوى جنائية. وأي شخص يُدان بجريمة الاغتصاب أو بجرائم مماثلة يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات.

٨٢- وتحصل النساء اللواتي يتعرضن للاتجار على خدمات دعم الضحايا وعلى المساعدة القانونية.

٨٣- واعتمد اتحاد شؤون المرأة في ميانمار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة ٢٠١٣-٢٠٢٢ وهو ينفذها بنشاط لتعزيز وحماية حقوق المرأة.

٨٤- ويُنفذ اتحاد شؤون المرأة في ميانمار برامج تدريبية مختلفة تشمل التدريب المهني، والحصول على فرص العمل، والتوعية بالرعاية الصحية الأساسية، والحفاظ على البيئة، والكوارث الطبيعية. ويساعد الاتحاد أيضاً النساء في إيجاد وظائف، ويقدم لهن قروضاً صغيرة في مجال الأعمال التجارية بهدف الحد من الفقر. ويساعد الاتحاد ضحايا الاتجار من الفتيات لإعادة إدماجهن في المجتمع.

٨٥- وأنشئت جمعية النهوض بالمرأة والطفل في عام ٢٠١٣ للمضي في تعزيز رفاه المرأة والطفل والنهوض بهما.

### ٣- حماية المسنين ودعمهم

- ٨٦- اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لتقديم المزيد من المساعدة إلى المسنين. وفي إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية، أُجريت مؤخراً دراسة استقصائية بالتعاون مع منظمات دولية غير حكومية لمعرفة جدوى المعاش الاجتماعي.
- ٨٧- وقدم الرئيس مساعدة مالية وغير مالية إلى جانب شهادات إلى ٧٤٩ مسناً ممن تجاوزوا المائة عام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وسيُصرف مبلغ ٥٠٠ مليون كيات للمسنين الذين تجاوزوا التسعين من العمر في السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦.

### ٤- تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- ٨٨- انضمت ميانمار إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. واستناداً إلى أحكام الاتفاقية، صدر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٥. ولتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تنفيذاً فعالاً، أُدرجت ميانمار تعزيز لغة الإشارة والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة والتوعية بالمسائل المتصلة بالإعاقة في خططها الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.
- ٨٩- ويجري وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢ وستشمل تدابير لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث الحماية الاجتماعية.

### واو- منع وقمع الاتجار بالبشر (التوصية ١٠٥-١٠)

- ٩٠- ميانمار دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفي البروتوكولين المكملين لها أي بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.
- ٩١- وصدر قانون الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٥ بعد عدة جولات من المشاورات مع خبراء قانونيين محليين ودوليين.
- ٩٢- وأنشأت ميانمار الهيئة المركزية لقمع الاتجار بالأشخاص عام ٢٠٠٦. وتتبع ثلاثة أفرقة عاملة لهذه الهيئة المركزية. والأفرقة العاملة الثلاثة هذه هي: الفريق العامل المعني بمنع الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا الاتجار، وهو برئاسة نائب وزير الشؤون الداخلية؛ والفريق العامل المعني بالإطار القانوني وتدابير الملاحقة القضائية، وهو برئاسة نائب المدعي العام؛ والفريق العامل المعني بإعادة ضحايا الاتجار إلى الوطن وإعادة إدماجهم وتأهيلهم، وهو بقيادة نائب وزير الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين.



٩٣- ويخضع قانون الاتجار بالأشخاص حالياً لمراجعة مكثفة لمواجهة التحديات الراهنة.

### زاي- التعاون مع آليات الأمم المتحدة

(التوصيات ٢٢-١٠٤، و٢٣-١٠٤، و٢٥-١٠٤، و٢٦-١٠٤، و٢٧-١٠٤،  
و٢٨-١٠٤، و٥٩-١٠٤، و٦١-١٠٤، و٤-١٠٥، و٥-١٠٥، و١٥-١٠٧،  
و٢٣-١٠٧، و٦٨-١٠٧)

٩٤- في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد كانت ميانمار أول من صوتت بالتأييد على مشروع الإعلان ككل. ويمثل ذلك موقفاً مشهوداً لميانمار في تاريخ الأمم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٩٥- وقد ناقشت اللجنة الثالثة في الجمعية العامة للأمم المتحدة حالة حقوق الإنسان في ميانمار لأول مرة عام ١٩٩١. وعُقدت مناقشات مشابهاة في لجنة حقوق الإنسان عام ١٩٩٢. وأكدت القرارات المتخذة في ذلك الحين ضرورة اتخاذ خطوات حاسمة نحو إنشاء دولة ديمقراطية وتمكين جميع المواطنين من المشاركة بحرية في العملية السياسية. وقد أُنجزت ميانمار بالفعل هذه المهام. ورغم التطورات الإيجابية في ميانمار في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان فضلاً عن الإصلاح السياسي، ما زال الأمر مسيئاً وما زالت القرارات تصدر.

٩٦- وتعتبر ميانمار الاستعراض الدوري الشامل أكثر الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لتمكين كل بلد من مناقشة مسائل حقوق الإنسان على قدم المساواة وبطريقة بناءة. وقد تمكن البلد، بفضل التقدم الملموس الذي حققته ميانمار في مجالات حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، من الوقوف شامخاً في المنطقة وخارجها. وقد حان الوقت لوضع حد لطرح مشاريع القرارات المناوئة لميانمار، احتراماً لمبادئ العالمية والنزاهة وعدم الانتقائية في معالجة قضايا حقوق الإنسان في ظل التقدم المؤكد الذي أحرزته ميانمار في هذا المجال.

٩٧- وترفض ميانمار القرارات التي اعتمدها كُلم من مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان في ميانمار وتنادى بنفسها عن هذه القرارات التي تعتبرها مسيئة. ومع ذلك، استقبلت ميانمار المقررين الخاصين المتتابعين بمن فيهم السيد توماس أوجييا كينتاننا تسع مرات والسيدة يانغي لي مرتين حتى الآن. وقد سُمح لهم بالاجتماع بحرية مع من اختاروه من أشخاص بما في ذلك عدد من المساجين، كما سُمح لهم بزيارة الأماكن التي طلبوا زيارتها. وفي الوقت نفسه، تقدم ميانمار جميع المعلومات التي يطلبها المقررون الخاصون المواضيعيون في مجلس حقوق الإنسان.

٩٨- وتقبل ميانمار أيضاً الزيارات المكوكية التي يقوم بها المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بميانمار بروح من التعاون مع الأمم المتحدة.

٩٩- ويتواصل التعاون بين ميانمار والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وينظم موظفو شؤون حقوق الإنسان في المفوضية السامية لحقوق الإنسان دورات تدريبية للتوعية بحقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في ولايات وأقاليم البلد منذ عام ٢٠١٢.

## حاء- تعزيز وحماية حقوق العمال

(التوصيات ١٠٤-٣٣، و١٠٤-٤١، و١٠٤-٥٦، و١٠٤-٦٠، و١٠٥-٢، و١٠٦-٤٠)

١٠٠- منذ عام ٢٠١١، سنت ميانمار وعدلت أكثر من ١٧١ قانوناً. وأدى بعض هذه القوانين إلى تحسين حقوق العمال في البلد. وتشمل هذه القوانين قانون تنظيم العمل لعام ٢٠١١، وقانون تسوية منازعات العمل لعام ٢٠١٢، وقانون الحد الأدنى للأجور لعام ٢٠١٣، وقانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠١٢، وقانون العمالة وتطوير المهارات، والقانون المعدل لقانون العُطل والإجازات لعام ١٩٥١.

١٠١- ويجرم القانون المعدل لقانون إدارة الأحياء أو القرى لعام ٢٠١٢ العمل القسري ويعاقب من يفرضه. وينص القانون على سنة واحدة سجن أو غرامة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ كيات أو العقوبتين معاً بحق أي منتهك لهذا القانون.

١٠٢- وتجري حالياً عملية صياغة التعديلات لإصدار قوانين جديدة بدلاً من قانون التعويض على العمال لعام ١٩٢٣، وقانون التوظيف في خارج البلد لعام ١٩٩٩، وقانون المتاجر والشركات لعام ١٩٥١، وقانون الأجور لعام ١٩٣٦. ويجري تعديل قانون حظر الاستخدام لعام ١٩٥٩، وقانون المصانع لعام ١٩٥١. وتجري صياغة قانون جديد للعمالة الأجنبية، وقانون السلامة والصحة المهنية.

١٠٣- وتتعاون ميانمار مع خبراء قانونيين من منظمات دولية بينها منظمة العمل الدولية لاستعراض الأحكام الواردة في قوانين العمل القائمة بحيث تكون حقوق ومسؤوليات العمال الواردة فيها متماشية مع معايير منظمة العمل الدولية، وكذلك لوضع قانون موحد لقانون العمال ومسؤولياتهم.

١٠٤- وشُكلت منظمات للعمال بعد صدور قانون تنظيم العمل في عام ٢٠١١. واعتباراً من ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥، بلغ عدد منظمات العمل وأرباب العمل الأساسية ١ ٧١٥ منظمة، إضافةً إلى سبعة اتحادات عمال واتحاد لأرباب العمل. وفي الفترة من ٢٠١٢ إلى تاريخه، نُظمت حلقات عمل تهدف إلى إذكاء الوعي في مجال تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧.

١٠٥- ووفقاً لقانون تسوية نزاعات العمل الصادر عام ٢٠١٢، أنشئت ٣٢٤ لجنة تنسيق وهيئة تحكيم على مستوى البلدات، و ١٤ هيئة تحكيم ومجلس تحكيم على مستوى الولايات والأقاليم وهي مكونة من ممثلين للحكومة والعمال وأرباب العمل.

١٠٦- ويضم قانون الضمان الاجتماعي الصادر عام ٢٠١٢ أحكاماً لخمسة أنظمة تأمين اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ وتشمل أنظمة التأمين الخمسة نظاماً تتعلق بالصحة، والحماية الاجتماعية، والمستحقات الأسرية، ومستحقات الإعاقة المؤقتة، ومستحقات المعاش التقاعدي، ومستحقات المعاش الأسري، ومستحقات البطالة، ومستحقات الإصابة وغير ذلك من أشكال الضمان الاجتماعي. ومن بين هذه الأنظمة، نُفذت ثلاثة أنظمة تأمين تتعلق بالصحة والحماية الاجتماعية، ومساعدة الأسر، ومستحقات الإصابة. وتشارك في تنفيذ نظم التأمين ثلاثة مستشفيات و ٩٤ مركز مشورة في مجال الحماية الاجتماعية و ٤٤ مصحة على صعيد المقاطعات في ١١٠ بلدات. وبالإضافة إلى ذلك، شكّلت وحدة طبية متنقلة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الضرورية.

١٠٧- ووقعت ميانمار مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٢ تتعلق باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩. ووفقاً لهذه المذكرة، وُقِع تفاهم إضافي ووضعت آلية لتقديم الشكاوى لدى موظف الاتصال لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالسخرة. وقد جرى تمديد التفاهم الإضافي على أساس سنوي والتفاهم الحالي صالح لغاية عام ٢٠١٦.

١٠٨- ووقعت ميانمار ومنظمة العمل الدولية الاستراتيجية المشتركة للقضاء على السخرة بحلول عام ٢٠١٥ في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وفي ضوء جهود ميانمار للقضاء على السخرة، رفعت منظمة العمل الدولية القيود الائتمانية التي كانت لا تزال مفروضة على ميانمار في عام ٢٠١٣.

١٠٩- وانضمت ميانمار إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. وشكّل الفريق التقني المعني بعمل الأطفال ويجري حالياً تنفيذ خطة من أربع سنوات تمتد من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في إطار برنامج ميانمار للقضاء على عمل الأطفال بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

١١٠- وأصبحت ميانمار عضواً في المنظمة الدولية للهجرة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتعمل لجنة مراقبة العمالة في الخارج على حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين.

١١١- وتشمل المساعدة التي تقدمها ميانمار إلى عمالها المهاجرين إنشاء آلية لتقديم الشكاوى في يانغون وناي ببي تاو، وهي آلية تقدم خدماتها على مدار الساعة، وإنشاء مراكز لموارد المهاجرين في يانغون، وهبا - آن، ومياوادي، ومولاميانغ، وماغواي، وكيانغ تون بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية. وعلاوة على ذلك، أنشئ خط هاتف ساخن على مدار الساعة لفائدة العمال المهاجرين في مطار يانغون الدولي بهدف تيسير فرص العمل القانونية لعمال ميانمار المهاجرين ولتعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين على نحو تام.

## طاء- سيادة القانون

(التوصيات ٩-١٠٤ و ٣٠-١٠٤ و ٣١-١٠٤ و ٣٧-١٠٤ و ٣٨-١٠٤ و ٥٨-١٠٤ و ٣١-١٠٧ و ٣٧-١٠٧ و ٣٨-١٠٧ و ٧٠-١٠٧)

١١٢- يجري، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضع خطة عمل للبرنامج القطري. ويجري تنفيذ برنامج سيادة القانون والاحتكام إلى القضاء تحت عنوان الحوكمة الديمقراطية. وتتعاون المحكمة العليا للاتحاد ومكتب المدعي العام للاتحاد مع الوزارات المعنية وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ البرامج المذكورة. وعُقدت حلقة عمل وطنية بشأن سيادة القانون بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وتُنظم، في الوقت الحالي، دورات تدريبية توعوية عامة وحلقات تدريبية وحلقات عمل عن سيادة القانون والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١١٣- وقام وفد من ميانمار برئاسة المدعي العام للاتحاد ووفد آخر من البلد بزيارات إلى جنوب أفريقيا لتعزيز وحماية حقوق المواطنين والمساعدة القانونية. وعُقدت حلقة عمل بشأن الوصول إلى المساعدة القانونية بهدف زيادة الوعي بالمساعدة القانونية وذلك بالتعاون مع مكتب المدعي العام للاتحاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وحضر حلقة العمل الوطنية هذه خبراء قانونيون وطنيون وخبراء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخبراء دوليون في مجال المساعدة القانونية وخبراء من جنوب أفريقيا في مجال المساعدة القانونية إضافة إلى أعضاء في البرلمان. ويجري وضع مشروع قانون للمساعدة القانونية بما يتماشى مع مبادئ وتوجيهات الأمم المتحدة.

١١٤- ومنذ عام ٢٠١١، نُظمت، لفائدة وكالات إنفاذ القانون، ٥٢ حلقة عمل وحلقة دراسية على مستوى الولايات وغيرها من المستويات، حول تعزيز وعي ومسؤولية العسكريين وموظفي إنفاذ القانون، وتحسين التشريعات المحلية وجهاز القضاء.

١١٥- ودُعي خبراء من المنظمة الدولية للهجرة، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء التدريبات لفائدة ٥٤٩ قاضياً على صعيد البلديات والمقاطعات بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥.

١١٦- وأعيدت هيكلة قوات الشرطة في ميانمار وجرى توسيعها على نحو كافٍ بما يتماشى مع عملية إرساء الديمقراطية.

١١٧- وتبذل قوة الشرطة في ميانمار جهوداً لإدراج حقوق الإنسان ونهج محوره الناس في مهامهم. وتجري تدريبات على إدارة الحشود والاحتجاز والتفتيش كما يجري تحسين كتيبات الشرطة ومناهجها. ويجري تحويل أساليب عمل شرطة ميانمار نحو الخفارة المجتمعية.

١١٨- وتُدرّب قوة الشرطة في ميانمار على إدارة الحشود لمساعدة الاتحاد الأوروبي. ويتقاسم موظفون لشؤون حقوق الإنسان من المفوضية السامية لحقوق الإنسان خبرتهم في مجال حقوق الإنسان مع قوات الشرطة في ميانمار في ١٤ إقليمياً وولاية.

١١٩- ويحظر دستور ميانمار التعذيب ويعتبره جريمة خطيرة. ويحظر دليل السجون في ميانمار في فقرتيه ١١٣ و ١١٤ الاستخدام المفرط للقوة إلا إذا تعلق الأمر بالدفاع عن النفس أو منع الاضطرابات. ويمكن معاقبة من يلجأ إلى الاستخدام المفرط للقوة.

١٢٠- وتُعتمد إجراءات وأحكام تتماشى مع القواعد النموذجية الدنيا الصادرة عن الأمم المتحدة، تتعلق بالتسجيل وتحديد الهوية والأبنية والنظافة الشخصية والملابس والأسرة والغذاء والتمارين الرياضية والدعم الطبي والضوابط والعقاب والاتصال بالخارج والمعلومات والاتصالات والتعليم والأديان وضبط السجناء والوفاء ونقل السجناء.

## ياء- تحضيرات لتنظيم الانتخابات العامة لعام ٢٠١٥ بطريقة تتسم بالحرية والنزاهة والشفافية

(التوصيات ١-١٠٥ و ٦١-١٠٧ و ٦٣-١٠٧ و ٦٤-١٠٧)

١٢١- إن لجنة الانتخابات الاتحادية في ميانمار هي هيئة مستقلة ومسؤولة عن إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة وفقاً لأحكام الدستور وقانون لجنة الانتخابات الاتحادية لعام ٢٠١٢. وتمثل المهام الرئيسية لهذه اللجنة في عقد الانتخابات العامة والظعن في قرارات وأوامر محكمة الانتخابات ومراجعتها.

١٢٢- وتتكون اللجنة من ١٧ عضواً بينهم مواطنون يمثلون المجموعات الإثنية التالية: كاشين وكيار وكايين وتشين ومون وبامار وراخين وشان. ولهذه اللجنة لجان فرعية تمثلها في الأقاليم والولايات والمقاطعات والبلدات والقرى.

١٢٣- وأرسلت اللجنة بعثات إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبلجيكا والهند وباكستان ونيبال وكوريا وكمبوديا وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند لتعزيز الاستفادة من توصيات الخبراء من المراقبين المحليين والدوليين والتعلم من الخبرات الدولية في مجال الإعداد لإجراء انتخابات ناجحة بما يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى.

١٢٤- وبالتعاون مع الشركاء الدوليين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، تعكف اللجنة على وضع خطة استراتيجية لتثقيف الناخبين وتحديث قوائمهم باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتحديث وتعديل قواعد الانتخابات ونظمها، وبناء قدرات لجنة الانتخابات الاتحادية ولجانها الفرعية.

١٢٥- ووفقاً للدروس المستفادة من التجارب السابقة، شرعت اللجنة في وضع مدونة لقواعد سلوك مراقبي الانتخابات والأحزاب السياسية، بالتشاور الوثيق مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

### كاف- التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

(التوصيات ١٠٦-٣٩ و ١٠٧-١٣ و ١٠٧-١٤ و ١٠٧-١٦ و ١٠٧-٣٤ و ١٠٧-٣٥)

١٢٦- جرى تطوير نظم المياه والصرف الصحي في ثلاثة سجون في السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢، وأربعة سجون في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ و ١٥ سجناً ومعسكراً في السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

١٢٧- وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بـ ١٩ زيارة إلى معسكر واحد و ١٥ سجناً عام ٢٠١٣، و ٢٩ زيارة إلى ١٦ سجناً وثمانية معسكرات عام ٢٠١٤، و ١٩ زيارة إلى سبعة سجون وعشرة معسكرات حتى أيار/مايو ٢٠١٥. وقد سُحِّح لها بالوصول إلى المحتجزين الذين طلبت لقاءهم.

١٢٨- ونظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مكتب المشاور العدلي العسكري العام في وزارة الدفاع ممثلاً بمسؤولين كبار في الجيش حلقة عمل عن القانون الدولي الإنساني في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويتعاون المشاور العدلي العسكري العام مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ترجمة اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ إلى لغة ميانمار لأغراض الاستعمال الرسمي.

١٢٩- وللتعلم وتبادل الآراء حول المعايير الدولية لحفظ الأمن، واستخدام قوة الشرطة، ومدونة قواعد سلوك أفراد الشرطة، اشتركت قوة شرطة ميانمار واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنظيم ١١ حلقة عمل بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ في ولايتين وأربعة أقاليم.

١٣٠- وتنفذ ميانمار واللجنة الدولية للصليب الأحمر، منذ سنوات، مشاريع للأطراف الاصطناعية والتقويم في ميانمار بما في ذلك في ولاية كارن. وعلاوة على ذلك، تصل الفرق المتجولة لتدريب الأطراف الاصطناعية والتقويم إلى القرى. ويجري النظر في اقتراح قدمته اللجنة للجنة الدولية للصليب الأحمر بإبرام اتفاق مقر مع وزارة الصحة.

### لام- جهود تعزيز الوثام والسلام والحوار بين الديانات

(التوصية ١٠٤-٤٠)

١٣١- لتعزيز السلام والوثام والحوار بين مختلف الأديان، شكّلت مجموعة الصداقة بين الأديان التي تضم عشرة أعضاء تنفيذيين يمثلون مختلف الأديان، والتي وُسع تمثيلها إلى مستوى القرى.

وتنظم المجموعة أنشطة جماعية تتعلق بالطقوس الدينية والصلوات في مناسبات مختلفة شملت الصلاة على ضحايا تسونامي اليابان وزلزال إندونيسيا وكوارث أخرى كما تنظم محادثات عن الوثام الديني والتصدي للعنف.

١٣٢- وتتواصل المجموعة أيضاً مع المستشار الخاص للأمم المتحدة السيد فيجاي نامبيار والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار السيدة يانغي لي.

## ميم- التنمية التدريجية في ولاية راخين (التوصيات ٤٩-١٠٤ و ٥٠-١٠٤ و ٥٤-١٠٤)

١٣٣- عقب أحداث العنف الطائفي وسعيًا إلى معالجة الأسباب الجذرية لتخلف ولاية راخين، أنشئت اللجنة المركزية لتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين برئاسة نائب الرئيس في آذار/مارس ٢٠١٣ وهي تضم ست لجان عمل. وتضطلع لجان العمل هذه بولاياتها في مجالات سيادة القانون، والأمن وإنفاذ القانون، والمهجرة والتحقق من الجنسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة التوطين المؤقتة وإعادة البناء، والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والتخطيط الاستراتيجي.

١٣٤- ولما كانت مسألة المواطنة أحد العناصر الأساسية للمشكلة في ولاية راخين، أُطلق مشروع تحقق تجريبي في بلدة مياي بون في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ونتيجة لهذا المشروع، أُصدرت شهادات لـ ٩٧ مواطناً، ومنحت الجنسية لـ ٤٦٣ من معيلي الأسر المعيشية. وفيما يتعلق بأفراد الأسر المعيشية المؤهلة للحصول على الجنسية بما في ذلك الأبناء، استفاد من المشروع ٩٣٣ ١ شخصاً بموجب قانون الجنسية لعام ١٩٨٢.

١٣٥- وعقب الانتهاء من المشروع التجريبي، نُفذت مشاريع مماثلة في جميع بلدات ولاية راخين. ١٣٦- وأصدرت شهادات مؤقتة تُعرف بالبطاقات البيضاء على نطاق واسع، للبنغاليين، والهنود، والباكستانيين، والنيباليين، والكوكانغ، والمون وون، والخولون لي شاو، والصينيين، والجماعات الإثنية في منطقة وا الخاصة رقم ٢ ورقم ٤. ولتيسير عملية الحصول على الجنسية لحاملي الشهادات المؤقتة، أُعلن انتهاء صلاحية الشهادات المؤقتة في تاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وبانتهاء آخر يوم من الأيام المخصصة لإعادة الشهادات، أودعت ٤٩٧ ٣٩٧ شهادة. ويعتقد أن الكثير من هذه الشهادات مفقود أو تعرض للتلف إضافة إلى أن بعض حاملي هذه الشهادات توفوا أو غادروا المنطقة.

١٣٧- والأشخاص الذين أعادوا الشهادات المؤقتة تسلموا إيصالات حصلوا بعدها على شهادات تؤكد أهليتهم لطلب الخضوع لعملية التحقق من الجنسية. وقد بدأ تنفيذ هذه العملية في

بداية حزيران/يونيه ٢٠١٥. وإذا كانت لدى هؤلاء الأشخاص الرغبة في أن يصبحوا من مواطني ميانمار، فإنهم يتمتعون بأهلية التقدم بطلب جنسية ميانمار.

**نون- إنشاء لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس**  
(التوصيات ٢٣-١٠٦ و ٢٤-١٠٦ و ٢٥-١٠٦ و ٢٦-١٠٦ و ٢٧-١٠٦ و ٢٨-١٠٦ و ٢٩-١٠٦ و ٣٠-١٠٦)

١٣٨- أقر البرلمان قانون لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤ وأعيد تشكيل هذه اللجنة وفقاً لمبادئ باريس. (انظر أيضاً الفقرة ٢٥)

**سين- لجنة فحص ملفات السجناء**  
(التوصيات ٤١-١٠٧ و ٤٧-١٠٧ و ٤٨-١٠٧ و ٤٩-١٠٧ و ٥٠-١٠٧ و ٥١-١٠٧ و ٥٢-١٠٧ و ٥٣-١٠٧ و ٥٤-١٠٧ و ٥٥-١٠٧ و ٥٦-١٠٧ و ٥٧-١٠٧ و ٥٨-١٠٧ و ٥٩-١٠٧ و ٦٠-١٠٧)

١٣٩- منح الرئيس العفو خمس مرات خلال السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، أُطلق سراح ٩٢٢ ٣٩ سجيناً. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلق سراح ٦٤٩ ٦ سجيناً عملاً بالمادة ٤٠١(١) من قانون الإجراءات الجنائية.

١٤٠- وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٣ شُكلت لجنة فحص ملفات السجناء السياسيين التي تضم ١٩ عضواً برئاسة أحد وزراء الاتحاد في مكتب الرئيس. وأعيد تشكيل اللجنة مرتين لتحسين أدائها لعملها.

١٤١- وبإصدار العفو، قُلِّصت مدة عقوبة السجن لـ ٥٠٢٠ سجيناً.

١٤٢- ومن بين من شملهم العفو، بلغ مجموع السجناء الذين أُفرج عنهم، بناء على توصية اللجنة، ٣٥٤ سجيناً في ثماني دفعات بينهم ٣٤١ ذكراً و ١٣ أنثى.

١٤٣- وفي خمسة قرارات عفو، أُفرج عن ٦٠ سجيناً و ١٢ محتجزاً بناءً على توصيات من لجنة فحص ملفات السجناء. وأسقطت الأحكام الصادرة بحق السجناء الذين عوقبوا بموجب قانون الجمعيات غير المشروعة، وقانون العقوبات، وقانون أحكام الطوارئ، والقانون المتعلق بالتجمع السلمي والمسيرات السلمية. ولا يزال هناك بعض السجناء المتهمين بأفعال إجرامية أخرى.



## خامساً- التطورات والمبادرات الأخرى في مجال حقوق الإنسان

### ألف- حرية الدين

١٤٤- يضمن الدستور في ميانمار حق كل مواطن في حرية الضمير وفي حرية اعتناق وممارسة الدين وفقاً لثقافته وعاداته وتقاليده. ويضمن أيضاً حرية ممارسة الديانات البوذية والمسيحية والإسلام والهندوسية والأرواحية وغيرها. وتضمن الدولة المساواة في الحقوق ليس فقط من وجهة النظر القانونية بل وأيضاً احتراماً للتقاليد. وفيما يتعلق بالأديان التي تمارسها الأقليات، ينص الدستور بوضوح في مادته ٣٦٢، على ما يلي: "يعترف الاتحاد أيضاً بالمسيحية والإسلام والهندوسية والأرواحية كأديان كانت موجودة في الاتحاد يوم دخل هذا الدستور حيز النفاذ".

١٤٥- وبحساب المباني الدينية مقارنة بعدد أتباع الأديان، نجد أن في البلد ديراً للربان أو الراهبات لكل ٧٣٦,٨٠ شخصاً وكنيسة مسيحية لكل ٤٤٤,٦٥ شخصاً وجامعاً إسلامياً لكل ٦٧٦,٨ شخصاً ومعبداً هندوسياً لكل ٤٥٦,٧١ شخصاً ومبنى لكل ٧٠٧,٠٧ أشخاص من الأرواحيين وغيرهم. ووفقاً لهذه الأرقام، يوجد توازن بين عدد المباني الدينية وعدد أتباع كل دين.

١٤٦- وصيغت ثلاثة مشاريع قوانين وقانون واحد هي مشروع قانون تغيير الديانة، ومشروع قانون ميانمار الخاص لزواج البوذيات، ومشروع قانون الزواج الأحادي، وقانون الحماية الصحية والتنسيق بشأن زيادة السكان بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وبينما صدر القانون المذكور، تجري مناقشة مشاريع القوانين الثلاثة في البرلمان.

١٤٧- ويهدف قانون الحماية الصحية والتنسيق بشأن زيادة عدد السكان إلى التخفيف من وطأة الفقر وتحسين مستويات المعيشة وضمان الرعاية الصحية الجيدة وتعزيز صحة الأمهات والأطفال. ويهدف مشروع قانون تغيير الديانة إلى تعزيز حرية المعتقد وتوحي المنهجية والشفافية في أي تغيير للديانة وفقاً للدستور والمعايير والقواعد الدولية. وتسجيل تغيير الديانة أمر طوعي ولا يتعرض من لا يرغب في تسجيله لأية عقوبة.

١٤٨- وصيغ مشروع قانون ميانمار الخاص لزواج البوذيات لضمان الحماية والمساواة في الحقوق في الزواج والطلاق والإرث وتوزيع الملكية وحضانة الأطفال بين النساء البوذيات والرجال غير البوذيين. ويهدف مشروع الزواج الأحادي إلى منع المشاكل الاجتماعية التي تنتج عن الزيجات غير الأحادية.

١٤٩- وأصدر البرلمان قانون الحماية لصحية والتنسيق بشأن زيادة عدد السكان في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥. ولا تزال مشاريع القوانين الأخرى تخضع لمزيد من الفحص من جانب ممثلي الشعب في البرلمان.

## باء- آليات تقديم الشكاوى

- ١٥٠- أُسندت إلى لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان سلطات التحقق من الشكاوى والمزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات اللازمة.
- ١٥١- ويمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بالسّخرة إلى آلية تقديم الشكاوى التي تشاركت في إنشائها ميانمار ومنظمة العمل الدولية.
- ١٥٢- ويتلقى اتحاد شؤون المرأة في ميانمار شكاوى مكتوبة تتعلق بجميع أنواع العنف الممارس على المرأة بما في ذلك العنف المنزلي. ويمكن تقديم الشكاوى شخصياً في مراكز مشورة مختلفة.
- ١٥٣- ويمكن إيصال المعلومات المتعلقة بالانتهاك المزعوم لحقوق الطفل إلى لجنة حقوق الطفل على مستويات مختلفة في ميانمار.
- ١٥٤- ويمكن تقديم أية شكاوى تتعلق بتجنيد الأطفال دون السن القانونية إلى آلية الشكاوى المذكورة في الفقرة ١٥٠ وإلى فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.
- ١٥٥- وفيما يتعلق بنزاعات الأراضي، يمكن إرسال الشكاوى إلى مختلف مستويات لجان إدارة استخدام الأراضي.
- ١٥٦- وفيما يتعلق بالفساد، يمكن تقديم معلومات عن حالات الفساد المزعومة إلى لجنة ميانمار لمكافحة الفساد.
- ١٥٧- وعلاوة على ذلك، يمكن إبلاغ قوة الشرطة في ميانمار عن مزاعم إساءة استخدام السلطة وفساد أفراد الشرطة عبر خط هاتفي ساخن يعمل على مدار الساعة.
- ١٥٨- وبالإضافة إلى ذلك، يحق لأي مواطن يعتقد أن حقوقه انتهكت أن يتقدم بشكاوى إلى الوزارات ولجان البرلمان المعنية.

## جيم- تشكيل لجان إدارة استخدام الأراضي المجهزة وأنشطتها

- ١٥٩- شكّلت اللجنة المركزية لإدارة استخدام الأراضي برئاسة نائب الرئيس لمعالجة المسائل المتعلقة بحيازة الأراضي مع حماية المصلحة العامة. وشكّلت لجان مركزية (Nay Pyi Taw)، ولجان في الأقاليم والولايات والمقاطعات والبلدات والنواحي والأحياء المحيطة بالقرى للتوصل إلى نتائج ملموسة بشأن المسائل الخاصة بالأراضي. وعلاوة على ذلك، تتخذ اللجنة الفرعية لإدارة استخدام الأراضي تدابير متابعة بشأن تقرير "لجنة التحقيق المعنية بالحفاظ على مصالح الناس في سياق حيازة المزارع وغيرها من الأراضي" الذي وضعه البرلمان.

## ١- تنازل عن الأراضي المستولى عليها وتسليمها إلى أصحابها الشرعيين

١٦٠- درست اللجنة الفرعية لإدارة استخدام الأراضي بدقة قضايا الأراضي المذكورة في تقرير البرلمان. ومن المقرر إعادة الأراضي الزائدة وغير المستخدمة بعد إنجاز المشاريع الوطنية إلى أصحابها الشرعيين. وحتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وصلت المساحة الإجمالية للأراضي المقرر إعادة ٢٨٣ ١٢٠ هكتاراً.

١٦١- وعلاوة على ذلك، تدرس الحكومة الشكاوى المتعلقة بـ ٥٩٦ ٢٤١ هكتاراً إضافياً من الأراضي غير المشمولة بتقرير البرلمان. وحتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، جرى التحقق من ٨٧٩ ٣٦١ هكتاراً سُلم منها ٥٥ ٣٥٦ هكتاراً.

١٦٢- وعُقدت حلقة العمل بشأن استخدام الأراضي في آذار/مارس ٢٠١٥ في باي بي تاو لتحديد عمليات بسيطة وفعالة بشأن المسائل المتعلقة بتملك الأراضي.

## ٢- التقدم في إدارة استخدام الأراضي

١٦٣- شُكلت لجنة التدقيق في استخدام الأراضي من ٢٥ عضواً برئاسة وزير الاتحاد للحفاظ على البيئة والغابات بهدف تنفيذ سياسة استخدام الأراضي تنفيذاً فعالاً في خطط التنمية الحضرية - الريفية وخطط الاستثمار.

١٦٤- ووضعت اللجنة، بالتعاون مع ممثلين من الإدارات والمنظمات المعنية ومع خبراء من المجتمع المحلي والدولي بما في ذلك وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، إطاراً وخطط عمل لوضع السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي. وإضافة إلى ذلك، تعكف اللجنة على صياغة القانون الوطني لموارد الأراضي.

## دال- عقوبة الإعدام

١٦٥- تطبق ميانمار، بصفتها دولة ذات سيادة، نظامها الخاص بالعدالة الجنائية باستقلالية. لكنها تراعي، على النحو المناسب وعند الاقتضاء، المعايير والقواعد الدولية. ويتيح الإطار القانوني المحلي إصدار عقوبة الإعدام على الجرائم الشنيعة المرتكبة ضد السكان والمجتمع المحلي. ورغم هذه القاعدة القانونية لم يُنفذ أي حكم بالإعدام منذ عام ١٩٨٨.

## سادساً- المبادرات والإنجازات والممارسات الفضلى والتحديات على الصعيد الوطني

١٦٦- يطمح سكان ميانمار إلى السلم والاستقرار والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يحتل تعزيز النظام الديمقراطي، وتحسين التمتع بحقوق الإنسان، والنضوج في ممارسة الحقوق الأساسية مرتبة عالية في خطط ميانمار.

١٦٧- ورغم هذه التحديات، تحقق التحول الديمقراطي النابع من الداخل بشكل تدريجي دون أية إراقة للدماء. وما كان تحقيق ذلك ممكناً لولا الدعم والمشاركة الكاملين من الشعب. ويعترف المجتمع الدولي بعملية الإصلاح في ميانمار ويقدم لها الدعم.

١٦٨- وعلاوة على ذلك، من المنتظر التوقيع، في المستقبل القريب، على الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار بهدف ضمان السلم الدائم في ميانمار. وسيمهد التوقيع على هذا الاتفاق الطريق أمام حوارات سياسية تضع الأسس لبناء مجتمع سلمي ومتجانس ومزدهر.

١٦٩- ومنذ أن دخلت ميانمار عهداً جديداً، أسهمت الإصلاحات الشاملة التي طبقتها إسهاماً ملحوظاً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان فيها. ووفقاً للتقاليد، فإن التمييز من أي نوع كان أمراً غير مقبول وغير ممارس. وبتزايد حيز حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، يتسنى لميانمار أن تقف شامخة في المنطقة وخارجها. وقد أدى الإصلاح الاقتصادي الذي طبق فيها إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما أدى تدفق السواح إلى ميانمار إلى خلق فرص عمل وتحسين مستوى معيشة السكان.

١٧٠- ورغم التقدم الكبير في عملية الإصلاح في ميانمار، يحتاج البلد إلى مواكبة التغيرات السريعة محلياً ودولياً، والموازنة بين الحقوق والمسؤوليات، واللجوء إلى الحوار لتجنب المواجهة. وتحتاج ميانمار، بوصفها ديمقراطية وليدة، لمزيد من الوقت والحيز السياسي للتغلب على هذه التحديات.

١٧١- وبينما يتمتع السكان في المناطق الحضرية ومن الطبقات التي حصلت على تعليم جيد بثمار الإصلاح، يتعين القيام بالمزيد على مستوى القاعدة الشعبية. وبما أن ٧٠ في المائة من مجمل السكان يسكنون في المناطق الريفية، لا يزال التخفيف من وطأة الفقر وتنمية المناطق الريفية أحد التحديات المطروحة. ولا تزال ميانمار تحتاج إلى خلق المزيد من فرص العمل على مستوى القاعدة الشعبية، وزيادة عدد العمال المهرة، وتطوير نظام التعليم، وتوفير الغذاء الكافي لجميع فئات المجتمع. وتقر ميانمار أيضاً بالحاجة إلى موارد بشرية عالية الفعالية في البلد وقد اتخذت تدابير في هذا الصدد.

## سابعاً- خلاصة

١٧٢- شرعت الحكومة الحالية في جمهورية اتحاد ميانمار، منذ أن تولت مسؤولية الدولة، في تطبيق إصلاحات تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للسكان آخذة في الاعتبار التحول الديمقراطي وساعية إلى تعزيز الأسس الديمقراطية في جميع جوانب الحياة. ومن الجلي أن تقدماً كبيراً قد تحقق. وبما أن ميانمار تتمتع بنمو اقتصادي ثابت، فإن الحكومة وضعت خطط تنمية اقتصادية محددة الأهداف وهي تتابع تنفيذها لإخراج ميانمار من قائمة أقل البلدان نمواً.

١٧٣- وبما أن ميانمار بلد متعدد الإثنيات والثقافات والأديان، تسعى الحكومة باستمرار إلى تمكين سكانها من العيش بوثام دون تمييز ضد أي عرق أو قومية. وقد استضافت ميانمار بنجاح مؤتمرات ومنتديات دولية وإقليمية وقد أثبتت قدرتها على القيادة في هذه المناسبات. ففي عام ٢٠١٣، استضافت ميانمار بنجاح الدورة السابعة والعشرين لألعاب جنوب شرق آسيا. وفي عام ٢٠١٤، نجحت ميانمار في عقد مؤتمر قمة مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات ومؤتمر القمة الرابع والعشرين والخامس والعشرين. وفي عام ٢٠١٥، نجحت ميانمار في استضافة مؤتمر القمة السابع لكمبوديا ولاوس وميانمار وفييت نام، ومؤتمر القمة السادس لاستراتيجية التعاون الاقتصادي بين إياواي وجاو فرايا وميكونغ. وقد شارك في هذين المؤتمرين عدد كبير من قادة الدول والحكومات. وزار قادة الدول والحكومات البلد اعترافاً منهم بالتقدم الذي أحرزته ميانمار في مجال الإصلاحات. وقد قام رئيس جمهورية اتحاد ميانمار يو ثاين ساين بسلسلة من الزيارات الرسمية وزيارات العمل إلى عدد من البلدان، ما أدى إلى تعزيز العلاقات الثنائية معها. ولذلك شهدت هذه الفترة النجاح الأكبر في مجال علاقات ميانمار الخارجية.

١٧٤- وقد رحب المجتمع الدولي بالتقدم الملموس الذي أحرزته ميانمار في مجال الإصلاح واعترف به. لكن المضي في تعزيز التعاون بين ميانمار والشركاء الدوليين في مجال حقوق الإنسان شرط مسبق لبلورة الإصلاحات الديمقراطية. ولا بد أيضاً من الحوار الحقيقي والتعاون البناء والمساواة والإنصاف في المعاملة. وقد التزمت ميانمار دائماً بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية في تناول قضايا حقوق الإنسان في أي بلد من بلدان العالم. وفي الوقت نفسه، تحث ميانمار الجميع على أن يتجنبوا كلياً ممارسة ازدواجية المعايير والتسييس. وتعتقد ميانمار أن هذه المبادئ تشكل الأساس الصلب للتعاون الدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وانطلاقاً من هذه الخلفية، من الجلي أن حكومة جمهورية اتحاد ميانمار حققت تقدماً ملموساً في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وكذلك في مجالي المصالحة الوطنية وسيادة القانون. ولذلك، لا ينبغي أن تكون هناك قرارات خاصة ببلدان محددة بعد الآن.

١٧٥- وكأي ديمقراطية وليدة، تبذل ميانمار قصارى جهدها للتغلب على التحديات الحتمية باستخدام مواردها وقوتها. وبينما تبذل ميانمار قصارى جهدها من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي، يُنتظر من المجتمع الدولي أن يواصل العمل البناء مع ميانمار ويساعدها.